

Distr.: General
26 October 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة التاسعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٤٠١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة حان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريات الثالث والرابع المقدمان من نيوزيلندا



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المقدمان من نيوزيلندا (CEDAW/C/NZL/3-4 و Add.1)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، اتخذت السيدة لورنس والسيدة موريس والسيدة سنودن (نيوزيلندا) أماكنهن إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة موريس (نيوزيلندا): عرضت التقريرين الدوريين الثالث والرابع الموحدين لنيوزيلندا (CEDAW/C/NZL/3-4 و Add.1)، فقالت إن التقريرين يغطيان الفترة منذ عام ١٩٩٤ وأن إمدادهما تضمن إجراء مشاورات موسعة مع منظمات غير حكومية.

٣ - ولاحظت، بعد أن تكلمت بإيجاز عن الحالة السكانية والاقتصادية في نيوزيلندا، أن الدراسات الاستقصائية المنتظمة تجرى عن عدد متنوع من المواضيع وبذلك يتيسر تحليل المركز المقارن للرجال والنساء. مثلاً، ستقدم دراسة استقصائية شاملة عن استخدام الوقت ترعاها وزارة شؤون المرأة - وستتاح نتائجها الكاملة في عام ٢٠٠٠ - معلومات عن مساهمة الأنشطة غير مدفوعة الأجر في الاقتصاد وعن كيفية موازنة الناس بين مسؤولياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وستقدم أيضاً معلومات قيمة عن الماوري.

٤ - وأضافت أن قانون العنف المتزلي لعام ١٩٩٥ الذي لاقى استحساناً دولياً مكن المرأة من رفع دعاوى قضائية لحماية نفسها وأسرهما من العنف المتزلي. والحد من هذا العنف عنصر أساسي من استراتيجية الحكومة لمنع الجريمة. لقد أنشئت شبكات محلية مشتركة بين الوكالات المعنية

بالعنف الأسري في معظم البلدات والمدن، وقدمت ميزانية عام ١٩٩٦ تمويلاً بمبلغ ١١,٧ مليون دولار لمختلف برامج منع العنف المتزلي. وينصح عدد من الوكالات الحكومية طرقاتاً أفضل للتعامل مع كل من ضحايا ومرتكبي جرائم العنف المتزلي، كما أن منع العنف أصبح الآن جزءاً من منهج الصحة في المدارس. كما أنشئ منصب جديد، هو مفوض لشؤون المرأة - الذي سيقدّم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في ممارسة المرأة لحقوق الإنسان - داخل لجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية.

٥ - وأوضحت، فيما يتعلق بالعمالة، أن متوسط دخل المرأة في نيوزيلندا يمثل حوالي ٨٠,٥ في المائة من متوسط دخل الرجل. ولتضييق هذه الفجوة، ستعتمد الحكومة نهجاً واسعاً يشمل جمع البيانات والتحليل على نحو محسّن، وتثقيف أرباب العمل ووضع برامج لتعزيز مساهمة المرأة في قوة العمل، والتأهيل والتدريب. لقد قدمت فعلاً نموذجاً إيجابياً لأرباب العمل في القطاع الخاص بتوحيد نظام الأجور لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية، وبذلك فقد رفعت إلى حد كبير أجور معلمي المدارس الابتدائية، ومعظمهم من النساء، كما ضاعفت نسبة التمويل لصندوق تكافؤ فرص العمل بغية دعم الجهود الرامية إلى تغيير مواقف أرباب العمل. تثبت المرأة النيوزيلندية أنها ناجحة إلى حد كبير في الأعمال التجارية وتساعدتها شبكات دعم مبتكرة.

٦ - وقالت إن عدد النساء اللواتي يشاركن في الحياة العامة هو الآن أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى. وتشمل مبادرات تدريب المديرين الحكوميين حلقات دراسية لمديري الشركات المحتملين ودورات تمهيدية للنساء الراغبات في الخدمة في الهيئات التشريعية. وكان ربع المشاركات من نساء الماوري.

للنساء والرجال الحصول على إجازة الأبوين دون مرتب. ومن الميزات التي حصلت عليها النساء بموجب التشريع الحالي القدرة على التفاوض من أجل توخي المرونة في منح الإجازة، بما في ذلك استخدام أحكام أخرى تتعلق بالإجازة المدفوعة الأجر. وبسبب العدد الكبير من النساء غير المدركات لحقهن في إجازة الأبوين، فإن لجنة حقوق الإنسان النيوزيلندية تعد المعلومات عن حقوق العاملات الحوامل. وعلاوة على ذلك، توفر نيوزيلندا لإجازة الأمومة ما يمكن اعتباره "مزايا اجتماعية مماثلة" بدلاً عن الأجر، كما هو منصوص عليه في المادة ١١، الفقرة ٢ (ب)، من الاتفاقية. مثلاً، يغطي نظام المنفعة الشامل جميع النفقات الطبية المتعلقة بولادة الطفل، وتستحق كثير من الأسر أنواعاً متعددة من المساعدة المالية. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت بعض الشركات الخاصة إجازة الأبوين مدفوعة الأجر لتحتفظ بموظفاتها ذوات المهارات الرفيعة.

١٠ - وقالت، فيما يتعلق بدعم الدخل، أظهرت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن مساعدة نيوزيلندا للوالدات الوحيدات تعادل أو تتجاوز متوسط ما تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأن تدابير دعم الدخل للنساء الأكبر سناً هي بين الأفضل في الدول الأعضاء في المنظمة. فالوالدات الوحيدات مؤهلات للحصول على مزايا حماية الدخل، وتقترن هذه المزايا على نحو متزايد بتدابير لمساعدة الوالدات الوحيدات في الحصول على العمالة والتعليم والتدريب.

١١ - وأضافت إن قانون تعديل الضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٦ قد زاد من حافز المستفيدين للسعي إلى إيجاد عمل مع الاحتفاظ بالدعم لمن هم في حاجة حقيقية إليه. وفي ميزانيتها لعام ١٩٩٨، رصدت الحكومة اعتمادات لسياسة رفاه تركز على العمل غيرت على نحو جذري توجه الرفاه، بناء على فكرة أن العمل المدفوع الأجر هو مفتاح الاستقلال

٧ - وأضافت أن مبادرات رئيسية اتخذت لتحسين صحة المرأة والأسرة شملت استحداث الزيارات المجانية للأطباء العاميين للأطفال دون سن السادسة، مع استراتيجية للصحة الجنسية والإنجابية. وبموجب قانون الصحة وحقوق المستهلكين خدمات الإعاقة، يحق لمستخدمي هذه الخدمات التمتع بالتححرر من التمييز والقسر والتحرش والاستغلال الجنسي أو المالي أو الأشكال الأخرى من الاستغلال. وبدءاً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ستقدم خدمات فحص الصدر مجاناً كل سنتين للنساء في الفئة العمرية ٥٠-٦٤ سنة.

٨ - وقالت إنه بموجب تشريع الرقابة الصارم في نيوزيلندا، اتخذت قرارات خيرة بشأن تصنيف الأفلام وشرائط الفيديو والمنشورات، أيها تتفق مع القانون وأيها تقيد الحقوق المدنية ولكن لتحمي حقوق الإنسان فقط. وعلاوة على ذلك، كانت هناك ملاحظات قانونية ناجحة تتعلق بالاتجار بالمواد الإباحية واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة على الإنترنت. وفيما يتعلق بنظام العدل، هناك مشروع يتناول سبل جعل الخدمات القانونية أكثر يسراً في الاستعمال بالنسبة للمرأة. وفي مجال حقوق الملكية، ينظر البرلمان حالياً في مشروع قانون تعديل الملكية الزوجية ومشروع قانون العلاقات بحكم الواقع (المتعلقة بالملكية)، اللذين وصفا في الملحق للتقريرين الدوريين الثالث والرابع (CEDAW/C/NZL/3-4 و Add.1).

٩ - وأعلنت أن تحفظ نيوزيلندا على الاتفاقية فيما يتعلق بالنساء في ميدان القتال، ما يزال قائماً، ولكن الفرص الوظيفية للنساء في القوات المسلحة قد اتسعت نوعاً ما ويتوقع حصول المزيد من التقدم. وعلاوة على ذلك، تعمل القوات المسلحة على معالجة التحرش الجنسي وإيجاد ثقافة مؤسسية منصفة. أما التحفظ الآخر لنيوزيلندا، والمتعلق بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر، فما يزال قائماً، ولكن يحق

التمييز غير المباشر المعرف بأنه أي سلوك أو ممارسة أو اشتراط أو شرط ينجم عنه معاملة شخص أو مجموعة من الأشخاص على نحو مختلف لأسباب محظورة.

١٤ - وقالت، إنه فيما يتعلق بالسؤال ٤، إن القانون المتعلق بشرعة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٠، وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، قد صمما لتنفيذ الالتزامات الدولية، لذلك سيتضمن تنفيذهما إحالات إلى الصكوك الدولية ذات الصلة. لقد تضمن حكم قضية لجنة خدمات منطقة ويلينغتون ضد تانغور (١٩٩٨) بياناً للمبادئ مؤداه أن التشريع يجب أن يقرأ بطريقة تتفق مع التزامات نيوزيلندا الدولية. وهناك مثل إضافي يؤكد هذا المبدأ في الحكم المتعلق بقضية كيلتر وآخرون ضد المدعي العام (١٩٩٨)، الذي قامت فيه المحكمة، لدى تحديد معنى التمييز بموجب القانون المتعلق بشرعة حقوق الإنسان، بالإحالة ضمن أمور أخرى، إلى مناقشة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للاتفاقية. وحتى في وقت يعود إلى عام ١٩٧٧، أشارت محكمة نيوزيلندية إلى إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، في إلغاء شروط تمييزية وضعتها وزارة التربية فيما يتعلق بمصاريف يقل أمتعة قابلة للسداد إلى المعلمين والمعلمات.

١٥ - وذكرت أنه في قضية إدارة الصحة الإقليمية الشمالية ضد لجنة حقوق الإنسان (١٩٩٧)، اعتمدت المحكمة العليا على الاتفاقية في تفسير القانون النيوزيلندي المتعلق بشرعة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. ولم تقدم المحاكم النيوزيلندية بعد أي سوابق قضائية تتعلق بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. وقد اتخذت خطوات لنشر الاتفاقية وتشير الدرجة العالية من الاهتمام الذي أبدته المنظمات غير الحكومية النسائية بعملية تقديم التقرير إلى المستوى العالي من الوعي بأحكام الاتفاقية.

الاقتصادي والاجتماعي للشخص. وبدءاً من عام ١٩٩٩، ستتطلب الالتزامات الجديدة لاختبار إمكانية العمل التي تطبق على المستفيدين من استحقاقات الأرامل والأغراض المنزلية، من الوالدات الوحيدات اللواتي بلغ أصغر أطفالهن سن ١٤ أو أكثر، أن يسعين إلى إيجاد عمل متفرغ، وأولئك الذين بلغ أصغر أطفالهن سن ١٤ أو أكثر أن يسعين إلى إيجاد عمل متفرغ. ولم تطبق الجزاءات على عدم اجتناب اختبار إمكانية العمل إلا في ست حالات، حيث أن كثيراً من المستفيدات من الإناث أعفين من الاختبار، كما أن معظم هؤلاء اللواتي لم يجتزهنه أعفين لأسباب مثل المرض أو الافتقار إلى رعاية الطفل. لقد خصصت الحكومة مبلغاً إضافياً قدره ٣١ مليون دولار للإعانات المالية من أجل رعاية الطفل خلال السنوات الثلاث القادمة، بما في ذلك الإعانات المالية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس للآباء العاملين الذين لديهم أطفال أعمارهم بين ٥ و ١٣ سنة.

١٢ - وقالت إن تقرير نيوزيلندا يشمل جزءاً يتعلق بتوكيلاو، ولكن ليس بجزر كوك ونيوي، بما أن هاتين الأخيرتين دولتان متمتعان بالحكم الذاتي مسؤولتان عن الدخول في التزاماتهما الدولية وتنفيذها. وتحاول نيوزيلندا حالياً، مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، أن تحدد الطريقة المثلى لتنفيذ رغبتهما في أن تمثلتا أمام هيئات معاهدات حقوق الإنسان بالأصالة عن نفسيهما، وهي مستعدة لمساعدة كلا البلدين على الوفاء بالتزاماتهما بتقديم التقارير.

١٣ - وانتقلت إلى الأسئلة الواردة في تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1998/II/CPR.1/Add.1)، فشرحت رداً على السؤال ٣، أن قانون حقوق الإنسان يطبق على جميع أنشطة الحكومة، والهيئات العامة، والمنظمات الخاصة والأفراد فيما يتعلق بالعمالة وإمكانية الوصول إلى الأماكن العامة وتقديم البضائع والخدمات والسكن والتعليم والتحرش الجنسي والعرق. وهو يحظر

- ١٦ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٥، إن قانون حقوق الإنسان يتضمن تعريفاً محدداً للتمييز، كما أن تفهماً للتمييز غير المباشر قد اعتمد في تطويره على هذا القانون أكثر من اعتماده على المادة ١ من الاتفاقية.
- ١٧ - وشرحت في معرض ردها على السؤال ٦، أن على جميع السياسات الحكومية أن تمثل لقانون حقوق الإنسان ما لم تكن مفوضة بمصدر قانوني آخر. ورؤساء الدوائر مسؤولون عن ضمان أن سياسات وممارسات الحكومة تمثل للقانون ولا تميز على أساس الجنس أو الحالة الزوجية أو الدين أو الاعتقادات الدينية أو الأخلاقية أو اللون أو الانتماء الإثني ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أضيفت أسباب جديدة: الإعاقة والعمر والآراء السياسية وحالة العمالة والحالة العائلية والتوجه الجنسي. وقد صدر تعميم إرشادي عن هذا الموضوع من قبل وزير العدل، كما يعرض على وكالات القطاع العام التدريب على قانون حقوق الإنسان ومبادئ حقوق الإنسان.
- ١٨ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٧، إن الدراسة استقصائية عن استخدام الوقت ستقدم بيانات عن مقدار الوقت الذي تنفقه المرأة والرجل في مختلف الأنشطة اليومية. والغرض منها هو كشف مدى المساهمة غير المدفوعة الأجر للمرأة في الاقتصاد، وتحديد مجالات التضارب بين المسؤوليات العامة والخاصة. وستعالج السياسات المستقبلية أي تفاوتات في استخدام الوقت تحددها الدراسة الاستقصائية بين المرأة الماورية وغير الماورية. كما ستستجيب لأي تفاوتات بين المرأة والرجل في مجالات كالخدمات الصحية والنقل والدفاع المدني. كما ستستخدم البيانات لاختبار الافتراضات بما في ذلك افتراض أن النساء مستعدات لتقديم خدمات الرعاية في المنزل وفي المجتمع المحلي وستساعد في تحديد المجالات التي يستمر فيها التمييز.
- ١٩ - وأوضحت، في معرض ردها على السؤال ٨، إن وضع السياسة الاستراتيجية، التي تتضمن العمل على تحليل تعميم المنظور الجنساني، ستشكل ٤٠ في المائة من ميزانية وزارة شؤون المرأة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. كما يطلب إلى الإدارات الحكومية أن تتشاور مع الوزارة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، كما تشجع الوكالات الحكومية على دمج التحليل الجنساني في وضعها لسياساتها وبرامجها.
- ٢٠ - وفي معرض ردها على السؤال ٩، شرحت أن نطاق مشروع الاتساق ٢٠٠٠ لم يُبرر بنتائجه، بما أنه لم تحدد سوى انتهاكات طفيفة للقانون. وقد أوضحت الحكومة أن على السلطات التنفيذية أن تمثل لجميع مبادئ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣.
- ٢١ - وقالت، بالإشارة إلى السؤال ١٠، إن وزارة العمل قدمت معلومات عن حقوق والتزامات العمالة بمختلف الوسائل، بما في ذلك خط هاتفني وكراسات وموقع إنترنت بالجمان. وفي عام ١٩٩٥، أصدرت وزارة شؤون المرأة كراستين عن حقوق المرأة في العمالة المدفوعة الأجر، وقد نشرت هاتان الكراستان على نطاق واسع. كما وضعت وزارة التربية ولجنة حقوق الإنسان مبادئ توجيهية للمؤسسات التعليمية، وقدمت اللجنة تدريباً في مجال مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المواطنين النيوزيلنديين بموجب الاتفاقات الدولية بما فيها الاتفاقية. وقد قدم تدريب ملائم لجمهور محدد، بمن فيهم مجموعات الماوري ومنطقة المحيط الهادئ والمجموعات الإثنية الأخرى. ولم تترجم الاتفاقية إلى أي لغة عدا الانكليزية.
- ٢٢ - وذكرت، في معرض ردها على السؤال ١١، أن التمييز على أساس الحالة العائلية هو أحد "الأسباب الجديدة" التي استحدثت في قانون حقوق الإنسان لعام

الحد من عدم المساواة بين النساء المعوقات وغير المعوقات. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ كانت هناك زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في تمويل الخدمات في المنازل، وكذلك تمويل إضافي لدعم المهن والتزويد بالمعدات. كما أن تعزيز الخدمات المقدمة للأشخاص الأكبر سناً قد أفاد على نحو خاص النساء، بما أن الإعاقة تزداد مع التقدم في السن والمرأة أطول عمراً من الرجل.

٢٨ - واعترفت الحكومة باتحاد نيوزيلندا للمجالس الإثنية ودعمته كهيئة وطنية للأشخاص من خلفيات ثقافية وإثنية مختلفة. وتم استشارة الاتحاد بانتظام بشأن تدابير مساعدة المهاجرين على الاستقرار في نيوزيلندا وتعزيز الوئام بين الإثنيات. وقد تلقى الاتحاد بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٨ منحاً يصل مجموعها إلى ١٦٦ ١٥٨ دولاراً نيوزيلندياً من مجلس المنح المتأنية من اليانصيب.

٢٩ - وقالت، رداً على السؤال ١٦، إن التدابير المتخذة بموجب المادة ٧٣ من قانون حقوق الإنسان يمكن أن توصف بأنها إجراء إيجابي أو تمييز إيجابي. وتشمل برامج الحكومة المصممة لتصحيح عدم المساواة في مجالات الصحة والعمالة والتدريب عدداً من التدابير الموجهة إلى النساء على نحو محدد. وتشمل البرامج المخصصة لمساعدة العاطلات عن العمل دورات متعددة الفنون للنساء الساعيات للعودة إلى العمالة المدفوعة الأجر، ومشروعات للمتلمذات من الإناث، تهدف إلى تشجيع أرباب العمل على توظيف النساء، ودورات لتشجيع النساء على أن يتدربن على مهن تُمثل المرأة تقليدياً فيها تمثيلاً ناقصاً.

٣٠ - وأشارت، في معرض ردها على السؤال ١٧ إلى أن سياسة تكافؤ الفرص في مجال العمالة حتى عام ٢٠١٠ في الخدمة العامة تسعى إلى إزالة التمييز غير العادل في مجال العمالة، من خلال ثقافة مؤسسية تسمح بالوصول على قدم

١٩٩٣. ووفقاً لذلك، يمكن للموظف أن يقدم شكوى تمييز على أساس الحالة العائلية إلى شعبة الشكاوى في لجنة حقوق الإنسان. والحكومة تعلم أن عقود العمل الفردية تحتوي أحياناً على فقرات سرية تجعل من الصعب على الموظفين التأكد من سرية مفعول قانون الأجور المتساوية لعام ١٩٧٢ عليهم. ومع ذلك، فإن تفاصيل الراتب يمكن أن تكشف دون انتهاك لقانون الخصوصية، بما أن المعلومات ذات الصلة ليست معلومات شخصية بمفهوم هذا القانون.

٢٣ - وأضافت أنه لم يتم إلغاء نظام التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث، ويتمتع جميع النيوزيلنديين بتغطية لمدة ٢٤ ساعة بغرض التعويض عن الأضرار الناجمة عن الحوادث.

٢٤ - وتابعت كلمتها قائلة إنه تتم مراقبة اتجاهات سوق العمل وتطورات أمكنة العمل من قبل دائرة العلاقات الصناعية في وزارة العمل. والبيانات مصنفة بحسب الجنس، وتصاغ السياسات استجابة لنتائج الدراسة الاستقصائية.

٢٥ - وأخيراً، فيما يتعلق بالسؤال ١٢، شرحت أنه تم التبليغ عن هجوم واحد فقط على امرأة تنتمي إلى مجموعة إثنية معينة؛ ولم يكن هناك ما يشير إلى أن الدافع وراءه هو نوع الجنس.

٢٦ - السيدة لورنس (نيوزيلندا): في معرض ردها على الأسئلة ١٣ و ١٤ و ١٥، قالت إن المادة ٧٣ من قانون حقوق الإنسان تنص على تدابير خاصة بمجموعات معينة لضمان المساواة. وبموجب المادتين ٦١ و ٦٣ من القانون، يعتبر نشر مادة مكتوبة أو إذاعة عبارات تهديد أو مسيئة أو مهينة، أو استخدام مادة بصرية وسلوك يتصفان بالهجوم أو العداء أمراً غير مشروع.

٢٧ - وأضافت أن نقل المسؤولية عن دعم الإعاقة من وزارة الرفاه الاجتماعي إلى هيئة تمويل الصحة ساعد على

ويبدو أن نساء منطقة المحيط الهادئ هن الأقل استخداماً على وجه الاحتمال للتسهيلات المتاحة بموجب القانون، كما بدأت سلسلة من حلقات العمل لمقدمي برنامج منطقة المحيط الهادئ. وتضع وزارة الصحة مبادئ توجيهية لعمال الصحة الذي يتعاملون مع العنف المنزلي.

٣٣ - وذكرت، فيما يتعلق بالسؤال ٢٠، أن المعلومات عن حقوق والتزامات العمالة التي تقدمها وزارة العمل تشمل معلومات عن الحماية من التحرش الجنسي. لقد سبق أن وضعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع التحرش الجنسي والتعامل معه في مكان العمل، وأصدرت وزارة شؤون المرأة كراساً للعمليات يحوي معلومات عن التحرش الجنسي. ولدى معظم المدارس والمؤسسات التعليمية الجامعية الآن سياسات للتعامل مع التحرش الجنسي، وهي تستخدم على نحو متزايد مرافق التدريب المتاحة.

٣٤ - وقالت، في معرض ردها على السؤال ٢١، إن المنهج الدراسي للصحة في المدارس يحوي برنامجاً اختيارياً للتربية الجنسية، كما أن جميع المدارس النيوزيلندية باستثناء ٢ في المائة منها قد أدخلت الصحة الجنسية والإنجابية في برامج التربية الصحية. وليست هناك معلومات محددة متاحة عن تأثير البرامج على القوالب النمطية الجنسانية. وفيما يتعلق بالسؤال ٢٢، قالت إنه لا تتوفر بيانات جديدة عن التغيرات في مواقف الرجل من المشاركة في العمل المنزلي.

٣٥ - وأضافت أن هناك أحكاماً متنوعة في القانون الجنائي النيوزيلندي تشمل كثيراً من المواقف التي يمكن وصفها بأنها "اتجار" (السؤال ٢٣)، وتتعامل خاصة مع الرقيق والخطف والاختطاف بالقوة لامرأة أو فتاة دون سن ١٦. وقد جعلت التعديلات المدخلة في عام ١٩٩٥ على القانون الجنائي من تنظيم السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال أو الدعاية لها فعلاً إجرامياً.

المساواة إلى العمالة وبتتيح فرص عمل منصفة، بناء على إنصاف إجرائي. ولم تدرج الأهداف العددية لأنها اعتبرت حصصاً. والنهج النيوزيلندي إزاء تكافؤ الفرص في مجال العمالة مبني على مفهوم الجدارة. ويجري مراقبة تحقيق سياسات تكافؤ الفرص على أساس منتظم حتى ٢٠٠٥.

٣١ - وشرحت، فيما يتعلق بالسؤال ١٨، أن التمييز ضد المرأة من أي ثقافة أو منشأ إثني لأسباب تتعلق بالجنس غير قانوني في نيوزيلندا، ويمكن السعي إلى الإنصاف من خلال النظام القانوني. وإذا تقرر الحكومة بالاختلافات في الرأي بشأن مكانة المرأة في المجتمع، برهنت على المساواة بين المرأة والرجل في جميع الثقافات من خلال الإطار التشريعي وعبر المبادرات المتخذة لتعيين نساء ماوريات في هيئات ولجان حكومية ومناصب أساسية لصنع القرار. وقدمت برامج تعني بالعنف الأسري ملائمة لحاجات المجتمعات المحلية المتأثرة، بما في ذلك جزر المحيط الهادئ والأقليات الإثنية. وكان لنظام التعليم الحكومي دور هام في مناهضة المواقف المقبولة، وتحاول المناهج الدراسية تعزيز عدم التحيز الجنسي وتقديم التوازن الجنساني في استخدام المواد.

٣٢ - وفي معرض ردها على السؤال ١٩، قالت إنه منذ أن دخل قانون العنف المنزلي حيز التنفيذ في عام ١٩٩٦، قدم ١٣٧٠٢ من طلبات الحماية وصدور ١٠٥٢٥ من الأوامر المؤقتة و ٦٨٨٠ من الأوامر النهائية. وقد تم توجيه مرتكبي العنف المنزلي إلى حضور برامج إعادة تأهيل خاصة، وهناك برامج موافق عليها للأطفال على وشك أن تطبق. وتتم حوالي ١٠٠ إحالة تقريباً في الشهر لبرامج اختيارية للأشخاص المتمتعين بالحماية. ويجري الآن تقييم فعالية القانون. إن ثمانية وأربعين في المائة مقدمي الطلبات هم من النيوزيلنديين الباكيها، و ٢٤ في المائة من الماوري و ٨ في المائة من منطقة المحيط الهادئ. وقد نص القانون على برامج خاصة لكل من مجموعتي الماوري ومنطقة المحيط الهادئ.

- ٣٦ - وفيما يتعلق بالسؤال ٢٦، لا يبدو أن هناك عوائق قانونية هامة أمام القضاء على الاتجار بالنساء واستغلال بغاء النساء. وممارسة القوادة في مجال بغاء النساء جريمة بموجب القانون الجنائي، كما أن التكسب من دخل البغاء أو إدارة ماخور يعتبر جريمة. وتكمن الصعوبة العملية في القضاء على مثل هذه الأنشطة في أن النساء المعرضات لهذا الخطر من المحتمل أن يكن غريبات عن البلد، ومعزولات ثقافياً ولا يعرفن اللغة الانكليزية. ولم تسجل أي جرائم في عام ١٩٩٧ تتعلق بنيزيلنديين يشاركون في جولات سياحية لممارسة الجنس مع الأطفال خارج البلد (السؤال ٢٧).
- ٣٧ - وبالإشارة إلى السؤال ٢٨، أوضحت أن الاغتصاب يعرف في القانون الجنائي لعام ١٩٦١ كجزء من جريمة الانتهاك الجنسي الأوسع نطاقاً. لقد تم التبليغ عن ٦٨٦ اغتصاباً في عام ١٩٩٥، من مجموع ١١٥٥ جريمة انتهاك جنسي، وفي عام ١٩٩٦، حدث ٨١٩ اغتصاباً من مجموع ١٢٨٧ انتهاكاً جنسياً. وليس هناك نظام مستقل للتعويض عن الإصابات الجنائية. ولم يتضمن قانون إعادة التأهيل بعد الحوادث وتأمين التعويض أي تعويض للألم والمعاناة الذهنية؛ وبدلاً عن ذلك، فقد نص على نظام يعتمد على التأمين لتعويض ضحايا الجرائم وإعادة تأهيلهم، بمن فيهم ضحايا الاغتصاب. ويمكن أن تصدر الأوامر إلى المجرمين بتعويض ضحاياهم، ويمكن للمحاكم أن تمنح تعويضاً للضحايا من الغرامات المفروضة.
- ٣٨ - السيدة موريس (نيوزيلندا): في معرض ردها على السؤال ٢٩، قالت إن النساء قد حزن على تمثيل متزايد في الانتخابات العامة الخمسة الأخيرة، ولكن لم يتضح ما إذا كان الاتجاه يعود إلى نظام التمثيل النسبي. في عام ١٩٩٣، شغلت النساء ٢١ في المائة من مقاعد البرلمان والنسبة الآن هي ٣٠ في المائة. ولم يكن هناك فرق كبير في بين النساء والرجال في نسبة المشاركين في عملية الاقتراع. وبالإشارة إلى السؤال ٣٠، قالت إن ١٦ في المائة من النساء الأعضاء في البرلمان هن من الماوري. كما أن هناك امرأة آسيوية واحدة عضو في البرلمان ولا توجد أي امرأة عضو في البرلمان من منطقة المحيط الهادئ.
- ٣٩ - وأردفت أن انخفاض عدد النساء في الخدمة العامة (السؤال ٣١) يعكس انخفاضاً عاماً في ملاك موظفي الخدمة العامة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧. وقد بقيت نسبة النساء من المجموعات الإثنية المشمولة بتشريع تكافؤ فرص العمالة المتساوية ثابتة إلى حد ما. وتشكل نساء الماوري بين ٦ و ٧ في المائة من المجموع، ونساء منطقة المحيط الهادئ بين ٢ و ٣ في المائة.
- ٤٠ - وفي معرض ردها على السؤال ٣٢، قالت إنه لا توجد إحصاءات عن إثنية النساء المعينات من قبل الحكومة، ولكن ٢٤ من ١٦٩ مديراً في مجالس إدارة الشركات الحكومية، رجالاً ونساءً على حد سواء، وصفوا أنفسهم بأنهم من الماوري. ونسبة المديرات هي ٢٢,٥ في المائة. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً لمجلس إدارة شركات خاصة وعامة أن ١٠,١ في المائة من المديرين هن من النساء، و ٤٦ في المائة من الشركات بها مديرة واحدة على الأقل.
- ٤١ - وأضافت أن خدمات الدعم مثل رعاية الطفل والرعاية خارج المدرسة (السؤال ٣٣) متاحة للنساء في الحياة العامة والسياسية وكذلك للنساء الأخريات في القوى العاملة. وهناك مركز لرعاية الطفل في البرلمان النيوزيلندي. وترتب معظم الهيئات الحكومية المحلية الاجتماعات في أوقات ملائمة للنساء اللواتي لديهن مسؤوليات عائلية.
- ٤٢ - وقالت، في معرض ردها على السؤال ٣٤، إنه لم تتم أي تقييمات رسمية للاحتفالات بالذكرى الثوية لممارسة المرأة الحق في الاقتراع؛ ومع ذلك، نشر في نهاية عام ١٩٩٣

٤٥ - ثم شرحت بالإشارة إلى السؤال ٣٧، أن مهام قسم النساء والفتيات في وزارة التربية قد دجت في وظائف السياسات الأساسية للوزارة عقب إجراء استعراض هيكلية في عام ١٩٩٢. والنتائج التعليمية للفتيات والنساء الآن يتم التعامل معها من قبل محلي السياسات في تلك المجالات، بغية تقديم منظور جنساني أكثر تركيزاً.

٤٦ - السيدة سنودن (نيوزيلندا): لاحظت، فيما يتعلق بالسؤال ٣٨، أن ٤٨ في المائة من أطفال الماوري دون سن الخامسة في مرحلة تعليم الطفولة المبكرة هم من الإناث. وقد ازداد عدد الأطفال الماوري المشاركين في الكوهانغا ريو (مراكز اللغة الماورية) بنسبة ٣٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧. وهناك برنامج مدته ثلاث سنوات للمعلمين وتمويل لمراكز جديدة يقدمه صندوق تنمية رأس المال. وقد ساعدت وحدة إثناء الطفولة المبكرة الأسر في الوصول إلى مرافق تعليم الطفولة المبكر الرسمية بإنشاء مجموعات والدية وشبكات دعم. كما أنها ترعى تطوير مراكز تعليم الطفولة المبكرة لأطفال منطقة المحيط الهادئ. وقد ازداد عدد هؤلاء الأطفال بنسبة ١٥ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧. وحتى تاريخه، تم ترخيص ٤٠ مركزاً من هذه المراكز.

٤٧ - وأشارت، فيما يتعلق بالسؤال ٤٠ عن عدد الأطفال المشمولين بالبرامج القائمة أو المؤسسات المدعومة من الحكومة، إلى أنه قد جرى تقديم موجز إحصائي كامل إلى اللجنة.

٤٨ - وقالت، فيما يخص قضية التمييز غير المباشر، إن الحكومة لم تعين موظفين في مجال تعليم الطفولة المبكرة؛ كما أنها لم تحدد معدلات أجور أو شروطاً للتشغيل، ولا تتوقع أن تتدخل في سوق العمالة.

٤٩ - وأكدت، بشأن مسألة التمويل، أن المراكز والبرامج والخدمات التي تفي بمتطلبات الترخيص تحصل بالتأكيد على

كثير يصف ٥٠٠ مشروع تتعلق بالذكرى المثوية، وقدمت إدارات حكومية كثيرة منحاً تعليمية ما زالت مستمرة.

٤٣ - وبالإشارة إلى السؤال ٣٥، ذكرت أن هناك ١١٤ امرأة في السلك الدبلوماسي، من مجموع ٣٠٣ أشخاص، و ٥٤ امرأة يخدمن في الخارج من مجموع ١٤١ شخصاً. كما أن هناك ١٢ امرأة من الماوري في السلك الدبلوماسي، اثنتان منهما تخدمان في الخارج و ٤ نساء من منطقة المحيط الهادئ، اثنتان منهما تخدمان في الخارج. وهناك خمس نساء في السلك الدبلوماسي من مجموعات إثنية أخرى، تخدم إحداهن في الخارج. وبين الموظفين الإداريين الذين يخدمون في الخارج هناك ٣٦ امرأة.

٤٤ - وفي معرض ردها على السؤال ٣٦، قالت إن الطلبات المقدمة من النساء لشغل مناصب موظفات لشؤون السياسات في وزارة الخارجية والتجارة تشكل ٥٠ في المائة من المجموع، والنسب المثوية التي توظف في مثل هذه المناصب، وكلها على أساس الجدارة، تتراوح بين ٤٧ إلى ٧٠ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. وتجذب الوزارة موظفات جديدات من النساء من خلال المنح الدراسية للماوري ومنطقة المحيط الهادئ، والزيارات التي تقوم بها الموظفات إلى الجامعات، ونشر بيانات متعلقة بالموظفات في مواد التوظيف وسياسات "مراعاة الأسرة" مثل التوقيت المرن والمبالغ المسددة عن نفقات رعاية الطفل. وتترأس النساء عادة وفوداً خارجية أو يخدمن فيها كمستشارات خبيرات. وقد عينت امرأة نيوزيلندية مؤخرًا رئيسة لبعثة الأمم المتحدة في قبرص. وقد لفتت وزارة شؤون المرأة انتباه النساء المؤهلات إلى وجود شواغر في الوكالات الحكومية الدولية، وشجعت التوظيف من القطاع غير الحكومي في وفود حكومية للمؤتمرات والمفاوضات الدولية.

اكتساب وضع منظمة التدريب الصناعي أن تقر بأن النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً في مثل هذه البرامج. والمساعدات المالية والإعانات الحكومية متوفرة للمشاريع وبرامج التدريب، وقد وضعت استراتيجيات لزيادة مشاركة المرأة.

٥٣ - وتطرق إلى مسألة الإنجازات التعليمية واحتمالات عمالة نساء الأقليات (السؤال ٤٥)، فقالت إن المستويات الأدنى من المؤهلات بين نساء الماوري ومنطقة المحيط الهادئ تنعكس في معدلات بطالة أعلى بالمقارنة مع النساء الأوربيات. ومع ذلك، فإن النساء من مجموعات إثنية أخرى يعانين من معدل بطالة أعلى بالمقارنة مع نظيراتهن الأوربيات، رغم أنهن نسبياً أفضل تأهيلاً.

٥٤ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٤٨، إن ٣٥ في المائة من الخريجات الإناث من برنامج تكافؤ فرص التدريب قد حصلن مباشرة على وظائف لكل الوقت، وقد قبلت نسبة ٦ في المائة منهن أعمالاً لبعض الوقت، واستمرت ١٢ في المائة منهن في تلقي شكل ما من أشكال التدريب.

٥٥ - وأوضحت، في معرض ردها على السؤال ٥١، أن التدابير المتخذة لزيادة مشاركة المرأة في مناصب عليا على جميع المستويات قد ركزت إلى حد كبير على مساعدة أرباب العمل على الوفاء بمسؤولياتهم في مجال تكافؤ فرص العمل. وتشمل التدابير الجارية التعاقد مع خدمات تدريب ودعم محددة مجالس الأمناء. وقد وثقت التدابير المحددة التي اتخذتها المدارس في التقرير السنوي لمكتب استعراض التعليم.

٥٦ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٥٢، إن الرجال قد ازداد اهتمامهم بتحمل المسؤولية الأسرية وأصبحوا يشاركون في مجموعات الألعاب الطوعية للأطفال والبرامج التربوية. وقد طور بعض الآباء اهتماماً مهنيًا بتعليم الطفولة المبكرة وأتيح عدد من الدورات لمثل هذا التدريب. والاعتراف بالخبرة السابقة يعتمد على مقدمي التدريب.

تمويل حكومي. وفي كثير من الحالات، فإن مثل هذا التمويل أكبر بكثير من الموارد المستمدة من جمع الأموال. وجميع الخدمات المرخصة المتعلقة بالطفولة المبكرة خاضعة للاستعراض من قبل مكتب استعراض التعليم. ووحدة إثناء الطفولة المبكرة مسؤولة عن إدارة المنح المقدمة كل عام إلى ٧٠٠ مجموعة ألعاب مجتمعية للأطفال ومجموعات لغوية من جزر المحيط الهادئ.

٥٠ - وقالت، في معرض ردها على السؤال ٤١، إن المنهج الدراسي النيوزيلندي الشامل للمنتظر الجنساني يوفر إطاراً متسقاً للتعليم والتقييم يقر بالحاجات التعليمية وخبرات جميع التلاميذ. ويرصد مكتب استعراض التعليم تنفيذ رسالة المنهج الدراسي الوطني والمبادئ التوجيهية الوطنية.

٥١ - وأضافت، فيما يتعلق بالسؤال ٤٢ عن أجور النساء ذوات المؤهلات العالية وعمالتهن، فقد أظهر تعداد عام ١٩٩٦ أن ٥٧ في المائة من النساء اللواتي يحملن درجة البكالوريوس على الأقل هن من المشتغلات بدوام كامل، بالمقارنة مع ٧٥ في المائة من الرجال من المستويات نفسها. أما السكان من سن ١٥ سنة فما فوق، فإن نسبة النساء والرجال المشتغلين بدوام كامل هي ٣٤ في المائة و ٦٠ في المائة على التوالي؛ وهناك ١٢ في المائة من النساء الحاصلات على درجات جامعية يكسبن دخلاً يتجاوز ٥٠.٠٠٠ دولار سنوياً، بالمقارنة مع ٤٦ في المائة من الرجال. وبين جميع الخريجين الجامعيين في عام ١٩٩٦، كانت نسبة الإناث ٥١,٥ في المائة.

٥٢ - وفيما يتعلق بالسؤال ٤٤ عن عدم التوازن بين النساء والرجال في منظمات التدريب الصناعي وسياسات العمل الإيجابي، أشارت إلى التقريرين الموحدتين للبلد (CEDAW/C/NZL/3-4)، وأكدت على اعتماد عدد من السياسات والمبادرات. ويطلب إلى المنظمات الساعية إلى

استقصائية أجريت عام ١٩٩٤، فإن ٤٣ في المائة من الآباء المؤهلين قد حصلوا على إجازة الأبوين. ويمكن القول بأن نحو ٨٢ في المائة من الرجال قد حصلوا على إجازة الأبوين لمدة تصل إلى أسبوعين، حتى لو لم يعترفوا بأن الإجازة كانت لهذا الغرض.

٦٢ - وأضافت، بشأن السؤال ٦٦، أن الأرقام أظهرت أن النساء يعتبرن بشكل متزايد أن العمل الحر بديل صالح. ووفقاً لتعداد ١٩٩٦، فإن النساء الممارسات للعمل الحر كن يعملن لمدة ٣١ ساعة في الأسبوع بينما يعمل نظرائهن من الذكور ٤٥ ساعة. وهناك تدابير حكومية مشابهة للنساء في أماكن العمل تدعم العمل الحر. ولا تتوفر بيانات قاطعة عن تأثير العولمة على العمل الحر، ولكن من الواضح أنها أتاحت فرصاً للمرأة في قطاع الخدمات أو لأولئك العاملات في مجال تكنولوجيا الاتصالات المعقدة.

٦٣ - وقالت، في معرض ردها على السؤال ٦٨، إن وزارة شؤون المرأة لا صلاحية لديها لتنفيذ السياسات الرامية إلى وضع حد للتمييز في الأجور. لقد تم الإقرار بنهج "المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة" كواحد من الطرق التي يمكن بها معالجة التمييز في الأجور.

٦٤ - وأشارت، فيما يتعلق بالسؤال ٦٩، إلى أن عدداً من مبادرات العمالة الهامة التي تستهدف المرأة قد تم توثيقها في إطار المادة ١١ من التقرير (CEDAW/C/NZL/3-4). وعلاوة على ذلك، يجري الاضطلاع ببرامج هامة تقدم المساعدة الفردية، وتتعترف بالكامل بالحاجات الخاصة للنساء اللواتي يسعين لدخول القوة العاملة أو العودة إليها.

٦٥ - وقالت، رداً على السؤال ٧٣، إن نيوزيلندا قد اعتمدت نظام ضريبة الدخل ذي المعدلات المنخفضة والقاعدة العريضة، الذي يعمل بالتبادل مع برامج السياسة الاجتماعية لتقديم المساعدة المالية إلى الأشخاص الأكثر

والوثيقة الإرشادية لتعليم الطفولة المبكرة هو رسالة المنهج الدراسي الوطني الذي يعزز بيئة تكافؤ الفرص للتعلم بغض النظر عن الجنس أو الإعاقة أو العمر أو الإثنية أو الخلفية.

٥٧ - ولاحظت، في معرض ردها على السؤال ٥٣، أن زيادة الرسوم الدراسية لا يبدو أن لها تأثيراً سلبياً على مشاركة المرأة في الدراسات الجامعية. وفي عام ١٩٩٧، منحت النساء ٢٠٣ ٥٤ قروض في إطار مشروع قروض الطلبة، بالمقارنة مع ٣٢٣ ٤٨ قرضا للرجال. وفتت الانتباه إلى جدول قدمه وفدها وفيه تفاصيل عن تسديد القروض حسب الجنس والعمر والمجموعة الإثنية.

٥٨ - السيدة موريس (نيوزيلندا): انتقلت إلى السؤال ٥٥، فقالت إن سكان ونساء الماوري وجزر المحيط الهادئ قد صنفتوا على أنهم مجموعة ذات أولوية من حيث استهدافهم بالموارد. وقد ذكرت تفاصيل التدابير المتخذة لتحسين حالة نساء الأقليات في سوق العمل في التقريرين المعروضين على اللجنة (CEDAW/C/NZL/3-4).

٥٩ - وأضافت أن أمثلة عن التمييز المشروع على أساس الجنس تشمل الحالات التي يكون فيها الموظف مضطراً للنوم في مكان يقدمه رب العمل بينما الإقامة متاحة فقط لجنس واحد.

٦٠ - وقالت، في معرض ردها على السؤال ٥٦، إن قانون عقود العمل لعام ١٩٩١ يهدف إلى تعزيز سوق عمل فعالة وهو يحتوي على أحكام تتعلق - ضمن أمور أخرى - بحرية تكوين الجمعيات والتظلم الشخصي والتفاوض على عقود العمل. وقد تم دعمه بالحد الأدنى من القوانين التشريعية وبأحكام مناهضة للتمييز تيسر ممارسات سوق عمل مرنة.

٦١ - وفيما يتعلق بالسؤال ٦٥، ذكرت أن التقديرات الدقيقة للنسبة المئوية من أرباب العمل الذي يوفرون مرافق لرعاية الطفل غير متاحة حالياً. وحسب ما ورد في دراسة

خدمات صحية مموله من الأموال العامة كانت تقدمها مستشفيات عامة سابقا.

٧٠ - السيدة موريس (نيوزيلندا): لفتت الانتباه، في معرض ردها على السؤال ٨٦، إلى الإحصاءات الواردة في التقرير (CEDAW/C/NZL/3-4) في إطار المادة ١٣، والتي أظهرت أن عدد النساء اللواتي يتمتعن بنتائج إيجابية في مجالات التعليم والعمالة والصحة قد ازداد.

٧١ - وفي الختام، وفيما يتعلق بالسؤال ٩٠، أشارت إلى إيلاء الاهتمام للتدريب والتوظيف والحوافز والجوانب الأخرى من مجموعات التدابير المتعلقة بعمالة الموظفين في المناطق الريفية، بمن فيهم القابلات والمرضات الممارسات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

احتياجاً. وقد أدخلت الحكومات المتعاقبة مختلف مجموعات المساعدة لتقديم دخل وإعانات تكميلية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط والتي بها أطفال معالين.

٦٦ - السيدة لورنس (نيوزيلندا): لخصت، بالإشارة إلى السؤال ٧٤، عدداً من التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية والنفقات الزائدة، بما في ذلك تكاليف الرعاية الصحية للأسر. وتقدم التدابير الحكومية المتعلقة بالصحة من خلال نظام دعم للدخل يشمل استحقاقات للمرضى من النساء العازبات خلال الحمل، وبدلات الإعاقة وعجز الطفل وإعفاءات ضريبية.

٦٧ - وأشارت، أنه فيما يتعلق بالسؤال ٧٥ المتعلق بالعمر المتوقع للماوري، إلى الردود الخطية التي لخصت المخاطر الصحية التي يتعرض لها أطفال الماوري. وسرعان ما ستقدم الحكومة استراتيجية صحة الطفل التي تطبق على جميع خدمات دعم صحة الطفل والإعاقة وتركز على احتياجات أطفال الماوري ومنطقة المحيط الهادئ، والأطفال الذين هم في حاجة إلى دعم كبير في مجالي الصحة والإعاقة وأولئك الذي ينتمون إلى أسر محرومة حرماناً شديداً.

٦٨ - وأضافت أن عدداً من الآليات الأخرى قد أنشئت. وهي تشمل مبادرة مشتركة بين القطاعات تستهدف تحسين التوقعات في مجالات الصحة والرفاه والتعليم للمحرومين، واستراتيجيات خدمات الصحة العقلية التي يقدمها الأخصائيون ومنع الانتحار، ومبادرة لمكافحة التدخين.

٦٩ - وقالت، فيما يتعلق بمسألة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة الريفية، إن نطاق الخدمات الذي يوفره مقدمو الخدمات الصحية الخاصة وخدمات الإعاقة الممولة من الأموال العامة لم يجد منه. وقد نتج عن تغييرات في اتفاقات التعاقد التزام مقدمي الخدمات من القطاع الخاص بتوفير